مزارعو السويداء يرسلون تفاحهم إلى مخابر الأردن لتحليل الأثر المتبقي

وزير الزراعة يوجه إلى حفر الآبار وفحص الأعلاف مخبرياً

السويداء- عبير صيموعة

أكد وزير الزراعة حسان قطنا ضرورة إيلاء القطاع الزراعي الدعم الكامل لتطويره وتذليل كل ما يعترضه من صعوبات ومعوقات.

وبين خلال زيارته إلى السويداء بهدف الاطلاع على آخر البحوث العلمية لمركز البحوث في تحسين سلالة الماعز الجبلي في المحافظة بغية اعتمادها وتعميمها على المحافظات كافة، أن الوزارة بالنسبة لواقع الأعلاف الآن هي بصدد وضع رؤية جديدة لتوزيع الأعلاف وذلك من خلال إعادة الثقة ما بين مؤسسة الأعلاف من جهة والمربي والجمعيات الفلاحية والوحدات الإرشادية من جهة أخرى، وخاصة من ناحية الأرقام الإحصائية لقطعان الماشية المقدمة لمؤسسة الأعلاف لكون معظم هذه الأرقام غير دقيقة، وبالتالي يتم توزيع ٥٠ بالمئة من احتياج المواشي من الأعلاف ولاسيما الدواجن والأبقار.

قطنا أشار إلى أن وزارة الزراعة وجهت مؤسسة الأعلاف لشراء كامل محصول الشعير لهذا الموسم من المزارعين وفق احتياج كل محافظة، أما عن القمح فالحكومة تستلم كامل المحصول من المزارعين المراد تسويقه وعدم رفض أي كمية مسوقة لمكتب الحبوب.

وحول قضية تأمين المازوت للمزارعين أكد قطنا إلى أن الأولوية لتأمين المازوت حالياً هي لقطاع النقل والكهرباء والمخابز مع تأمين مادة المازوت للمزارعين وفق الإمكانات المتاحة.

كما شدد وزير الزراعة على ضرورة حفر بئر زراعية بالسرعة القصوى في مشتل عرى لما لهذا البئر من أهمية في زيادة الغراس المثمرة لتغطية حاجة المزارعين.

كما وجه الوزير بأخذ عينة من الأعلاف ليصار إلى تحليلها مخبرياً والتأكد من صحة شكوى الفلاحين مشيراً إلى أنه تم تشكيل لجنة لدراسة المشاكل التي تعترض إصلاح الآبار الزراعية وآبار الحزام الأخضر مع إمكانية إصلاحها.

واستمع الوزير إلى آراء الجهات المعنية في المحافظة ومطالبهم لتحسين الواقع الزراعي ودعمه والتي تركزت على ضرورة إيلاء المنطقة الجنوبية من المحافظة اهتماماً خاصاً وذلك من خلال حفر المزيد من الآبار الزراعية لتثبيت الفلاحين بأراضيهم وبالتالي النهوض بالواقع الزراعي بالشكل الأمثل لإحداث ورشة متخصصة بإصلاح أعطال الآبار الزراعية وخاصة أن هناك أكثر من عشر آبار معطلة منذ سنوات إضافة إلى إصلاح الآبار الزراعية الخاصة بمشروع الحزام الأخضر وذلك بسبب تعطلها منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، ورفد مركز إنتاج عرى للغراس باليد العاملة إضافة لحفر بئر زراعية داخل المشتل لزوم الشتول الزراعية.

كما تمت إعادة طرح مشكلة الأعلاف وعدم تأمينها بالشكل اللازم من المؤسسة العامة للأعلاف ما يضطر المربين للتوجه نحو القطاع الخاص مع المطالبة بفتح دورات علفية إضافية لتأمين الكمية الأكبر من حاجة المربين، إضافة إلى ضرورة اعتماد محصول الشعير كمحصول رئيسي وبالتالي توجيه مؤسسة الأعلاف لاستلامه من المزارعين والعمل على توحيد مرجعية تأمين مستلزمات الإنتاج للمزارعين سواء السماد أو البذار وخاصة أن تأمين البذار يتم عن طريق مؤسسة إكثار البذار والسماد يتم تأمينه عن طريق المصرف الزراعي وكل جهة لها تابعيتها الخاصة.

بدوره أكد رئيس غرفة زراعة السويداء ضرورة إحداث مخبر لتحليل الأثر المتبقي لمادة التفاح لما لذلك من أهمية ولاسيما فيما يخص التفاح المراد تصديره إلى الخارج، وخاصة أن مزارعي المحافظة يتكبدون عناء إرسال تفاحهم إلى مخابر الأردن للحصول على نتائج التحاليل المخبرية لتفاحهم الأمر الذي كبدهم أعباء مالية كبيرة مع مطالبته بوضع آلية للتفاح المصدر تضمن عدم فتح البرادات بعد ترصيصها لأن فتحها يلحق ضرراً بالمنتج قبل وصوله إلى مقصدها.

أمين عام المحافظة أشار إلى ضرورة إحداث صومعة للحبوب في المنطقة الغربية واستلام القمح من المزارعين «دوكما» لافتاً إلى أن الأرض متوافرة حيث يوجد في بلدة المزرعة مساحة ٣٠ دونماً من الأرض تعود لأملاك الدولة، لافتاً إلى عدم الالتزام بخطة المديرية بتزويد المزارعين بمادة المازوت لزوم مشاريع الخضار في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

كما طالب رئيس اتحاد فلاحي السويداء معن كاسب بضرورة تأمين مازوت للآبار الخاصة ليتمكن أصحابها ولاسيما ممن لديهم مشروعات زراعية من إكمال خطتهم الزراعية، والعمل على استجرار كامل كميات القمح المراد تسويقها بغض النظر عن الشوائب، وإجراء فحص مخبري لبعض العينات من العلف لأن هناك الكثير من الشكاوى حول نوعية الأعلاف المبيعة لدى مؤسسة الأعلاف.

وبعد الاجتماع قام الوزير بجولة على محطة بحوث عرى – مركز تحسين سلالة الماعز حيث اطلع على أعمال المحطة ولاسيما الطريقة الدراسية المتبعة التي تم اعتمادها لتحسين سلالة الماعز الجبلي وبالتالي استنباط سلالة جديدة من الماعز الهجين والماعز الجبلي، كما قام بزيارة منشأة دواجن السويداء واطلع على واقع العملية الإنتاجية فيها وحظائر تربية الدواجن البياض.

هذا وكان ختام زيارته للمحافظة لقاءه عدداً من مزارعي القمح في قرية النعلة حيث استمع منهم وناقش معهم الواقع الزراعي في المنطقة من كل الجوانب واحتياجات تطويره كماً ونوعاً.

توقعات بانخفاض أسعار اللحوم

رئيس جمعية لحّامي اللاذقية لـ«الوطن»: اتهام موظفين بالحصول على ٢٠ ألف ليرة لعدم كتابة «ضبوط» مخالفات

اللاذقية – عبير سمير محمود

توقع رئيس جمعية اللحامين في اللاذقية عبد الله خديجة انخفاض أسعار اللحوم بنحو ٣٠ بالمئة خلال الأيام المقبلة في حال استمرار تراجع سعر الصرف وثبات السوق.

وبيّن خديجة في حديثه لـ«الوطن» أن أسواق اللحوم حالياً في حالة ركود فلا بيع ولا شراء من قبل اللحامين ولا طلب من قبل المستهلكين على المادة سواء لحم الغنم أو العجل، معيداً السبب إلى انتظار استقرار السوق والأسعار بشكل عام.

ولفت رئيس الجمعية إلى أن سوق اللحوم يفتح يوم السبت من كل أسبوع، ومنذ بداية هذا الأسبوع لم يتم تسجيل حركة بيع وشراء، فاللحام يريد بيع ما لديه بالسعر القديم ليشتري بالسعر الجديد المنخفض ويبيع على أثره وهذا يتطلب يومين لا أكثر وسيلمس المواطن التراجع بالأسعار.

وأضاف: إن سعر كيلو العجل الحي بين ٨–٩ آلاف ليرة، وسعر كيلو الخاروف الحي سجل قبل أيام ١٠ آلاف ليرة واليوم (الأحد) يسجل ٩٢٠٠ ليرة بانخفاض ٧٠٠ ليرة، وبالتالي فإن سعر كيلو اللحم المبيع إلى المستهلك سينخفض حتى ٣ آلاف ليرة بمعدل ٣٠ بالمئة قبل نهاية الأسبوع الجاري.

وأكد خديجة أن اللحام يتمنى انخفاض الأسعار كأي مواطن وأن تتجه الأمور نحو الأفضل، ليزيد المبيع وحركة السوق، خاصة أن اللحوم ترتبط بالعرض والطلب، مشيراً إلى وجود بوادر خير مرتقبة في سوق اللحوم.

وبيّن أن اللاذقية محافظة مستهلكة وليست منتجة للحوم، إذ تستهلك أسبوعياً بين ١٥٠–٢٥٠ خاروفاً و٥٠ عجلاً، قائلاً إن عدد المربين لا يغطي ١٠ بالمئة من حاجة السوق والاعتماد على محافظة حماة في استجرار الأغنام والأبقار والعجول، مبيناً أن سعر الخاروف من المصدر في حماة سجل الأسبوع الماضي وسطياً ٦٥٠ ألف ليرة (١٠ آلاف للكيلو)، ويصل إلى اللاذقية بسعر ٦٦٠ ألفاً لبياع كيلو اللحم بالمسلخ بحوالي ٢٦ ألف ليرة وإلى المستهلك حسب كل لحام و(وسطياً بحوالي ٢٨ ألف ليرة).

ولفت خديجة إلى أن كيلو صفيحة الغنم وصل الأسبوع الفائت إلى ٣٢ ألف ليرة بسبب غلاء الطحين والمازوت واليد العاملة، منوهاً بأن كيلو في الصفيحة العام الماضي كان لا يتجاوز ١٢ ألف ليرة بزيادة ٢٠ ألف ليرة، على حين لم يكن يتجاوز ٥ آلاف ليرة قبل عدة سنوات.

وعن أسعار لحم العجل، قال خديجة إن السعر يتفاوت حسب الوزن ووسطياً يسجل العجل سعر ٣ ملايين ليرة (وزن ٤٠٠ كيلو) يباع الكيلو من المصدر في حماة ٨ آلاف ليرة ويصل اللاذقية ١٨ ألف ليرة بزيادة ١٢ ألف ليرة.

وأشار خديجة إلى صعوبات العمل في قطاع اللحوم، وتتمثل بضرائب الدخل وضريبة المالية التي تصل حتى نصف مليون ليرة سنوياً بعد أن كانت ٢٠ ألفاً في السابق، قائلاً إن هناك لحامين لا يبيعون شهرياً أكثر من ٤ كيلو غرامات لحمة فمن أين سيدفعون والسعر التمويني لا يتجاوز ١٤ ألفاً على حين أن التكلفة ٢٦ ألفاً وإذا باع اللحام بتكلفته تتم مخالفته.

وتابع بالقول إن اللحامين وعددهم (١٦١ منتسباً للجمعية) يتعرضون للابتزاز التمويني بسبب مخالفات يضطر إليها وهي فرم اللحم بشكل مسبق، فكيف سيبيع في ظل انقطاع الكهرباء والتقنين لساعات طويلة ضمن ساعات العمل، ما يجعل بعض موظفي التموين وغيره من مراقبي العمل كالبلدية يطالبون بمبالغ مالية تصل حتى ٢٠ ألف ليرة لعدم كتابة الضبوط التي تقضي بسجن اللحام جراء مخالفة مجبر على ارتكابها.

ولفت إلى أن هناك مؤسسات حكومية كالسورية للتجارة تبيع اللحم مفروماً بشكل مسبق وبكميات كبيرة على حين أن اللحامين غير مسموح لهم بذلك، وأوضح أن هناك مطالب بتعديل الأسعار التموينية والسماح بالفرم بسبب التقنين الكهربائي ليكون الجميع سواسية مع تشديد الرقابة على عمل كل لحام.

نقابة صيادلة حماة تشكو

في حماة مستودعات تبيع الأدوية بالسعر الحر.. ومعامل تفرض أدوية قريبة انتهاء الصلاحية!

حماة- محمد أحمد خبازي

يشكو المرضى بحماة من ارتفاع أسعار الأدوية الضرورية، وعدم فعاليتها، ما يضطرهم لشراء علبتين من أي نوع يحتاجونه، وتناول حبتين بوقت واحد بدلًا من حبة!

وعزوا ارتفاع أسعار الأدوية الضرورية إلى الصيادلة، الذين يواكبون موجات الغلاء ويرفعون تلك الأسعار بشكل شبه يومي.

وأما الصيادلة فقد نفى العديد منهم لـ«الوطن» ما ورد في شكاوى المرضى، وكشف عدد منهم أنهم – كالمواطنين – مغلوبون على أمرهم!

وبيّنوا أنهم ليسوا المسؤولين عن ارتفاع أسعار الأدوية، وليس من مصلحتهم أن يرفعوها، وإنما رفعها من مسؤولية بعض المستودعات التي ترفض بيعهم الأدوية بموجب فواتير نظامية، وإنما بالسعر الحر وأغلى من سعرها الحقيقي!

وبيّنت صيدلانية لـ«الوطن» أن مشكلة ارتفاع سعر الدواء، وانقطاعه، ليست من صنع الصيدلاني، بل هي من صنع بعض المعامل أيضاً التي تمتنع عن بيع الأدوية الضرورية والمطلوبة للصيدلاني، إلا إذا قبل شراءها بالسعر الحر، أو تحميل تلك الأدوية النوعية بأخرى كاسدة وغير مطلوبة ومنتهية الصلاحية.

وأوضحَ العديد من الصيادلة أن المريض يعتقد أن الصيدلاني هو من يحتكر الأدوية، وأكدوا أنه ليس من مصلحة أي صيدلاني احتكار أي دواء، بل العكس تماماً، فالصيدلاني يهمه أن يبيع الدواء لأنه بالمحصلة مستفيد من ذلك.

ولفتوا إلى أن بعض معامل الأدوية تحمّلُ المستودعات أدوية ليست ضرورية ولا يحتاجها المواطن، وتفرض عليها أن تأخذ مقابل كل «طلبية» أدوية ضرورية ومطلوبة، كمية من الأدوية الكاسدة، وإلّا تعطها كمية قليلة من الأدوية الضرورية لا تكفي حاجة المواطن.

وطالب الصيادلة عبر «الوطن» نقل معاناتهم ومعاناة المواطنين إلى الجهات المسؤولة، كي تنصفهم معاً.

وأما رئيس فرع نقابة الصيادلة بحماة الدكتور بدري ألفا، فبيّن لـ«الوطن» صحة مزاعم الصيادلة، وأن فرع النقابة وضع كل الجهات المعنية بالمحافظة والعاصمة بصورة المشكلة الحقيقية التي يعاني منها المرضى والصيادلة.

وكشف أن بالمحافظة ٤ معامل أدوية، واحد منها فقط يلتزم ببيع الأدوية وعروضها بالسعر النظامي، بينما الأخرى تفرض على الصيادلة الشراء بأسعار زائدة، وبتحمل طلبيات أدوية كاسدة وتاريخها قريب من انتهاء الصلاحية.

وقال: وجهنا كنقابة الزملاء الصيادلة بعدم شراء أي أدوية بالسعر الحر، حتى تجد وزارة الصحة حلاً لهذه المشكلة، وأوضح أن عدد المستودعات بالمحافظة نحو ٦٠، وأن مشكلة الصيادلة ليست معها وإنما مع تلك المعامل.

تأمين الغاز الصناعي للمنشآت السياحية وفق «البطاقة الذكية»

البلخي لـ«الوطن»: الضبوط والمخالفات انخفضت بشكل ملحوظ

> مملوك: نصف المنشآت استفاد من قرار عودة «الأراكيل» في الأماكن المكشوفة والتراسيات

فادي بك الشريف

كشف نائب رئيس اتحاد غرف السياحة محمد مملوك لـ «الوطن» عن تطبيق آلية جديدة لتأمين مادة الغاز الصناعي للمنشآت السياحية بموجب إجراءات محددة للحصول عليها بموجب (البطاقة الذكية) وبالسعر الرسمي، ليتاح الفرصة للحصول على مخصصات شهرية من المادة، الأمر الذي يريح المنشآت ويخفف من أعباء الكلف الكبيرة.

وأشار مملوك إلى وجود انفراج على صعيد تأمين الغاز الصناعي، مبيناً أن الوضع بدأ يستقر بما ينعكس على عمل المنشآت، شرط أن يكون هناك إجراءات لاستلام البطاقة وتقديم الأوراق اللازمة لها للحصول على المادة.

واعتبر نائب رئيس الاتحاد أن تطبيق البطاقة الذكية يعتبر إجراء جديداً لم يكن متخذاً سابقاً، وذلك بناء على مطالبات الاتحاد لتأمين مادتي الغاز والمازوت، حتى جاءت الموافقة الحالية بتأمين الغاز للمنشآت.

وحول واقع عمل المنشآت السياحية بعد القرارات الأخيرة القاضية بمعاودة تقديم الأراكيل في الأماكن المكشوفة والتراسات، أكد مملوك أن ٥٠ بالمئة استفادت من هذا القرار من إجمالي عدد المنشآت في المحافظات، معتبراً أن الإقبال على المنشآت لم يزدد بالشكل المطلوب كما كان سابقاً، وقلة قليلة استفادت وسط موجة الشتاء وشرط امتلاك المنشأة لتراس أو مكان مكشوف مقارنة مع غيرها من المنشآت السياحية، مضيفاً إن القرارات الأخيرة خلقت ارتياحاً كبيراً.

وحول واقع الأسعار في المنشآت، أكد مملوك أن من الصعوبة ضبط الأسعار وخاصة في ظل الكلف العالية بمستلزمات التشغيل من طاقة وكهرباء ومازوت وغاز، ما يسبب تكاليف غير مباشرة (مرتفعة)، مضيفاً: تقدمنا بمقترحات ومذكرة تفصيلية للمعنيين لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ومنها تأمين الغاز على البطاقة الذكية.

وأشار مملوك إلى أنه ما دام هناك تذبذب في الأسعار والمواد الأولية فإن هناك صعوبة في تحديد الأسعار في المنشآت.

في السياق، أوضح مدير الجودة والرقابة السياحية في وزارة السياحة زياد البلخي أن اللجان الرقابية ومن خلال جولاتها تقوم بالتدقيق على التزام المنشآت السياحية والعاملين فيها بالكمامات والتباعد وتوفير التعقيم، مع التقيد بالإجراءات الاحترازية بشكل كامل وذلك في منشآت الإطعام والإقامة على حد سواء.

ونوه البلخي بأن هناك التزاماً مقبولاً من المنشآت لهذه الناحية، مشيراً إلى أن الضبوط والمخالفات بحق المنشآت السياحية انخفضت بشكل ملحوظ وذلك بسبب التزام المنشآت بشكل جيد.

مضيفاً: إن تطبيق قرار السماح بتقديم الأراكيل خلق رقابة فاعلة على موضوع نظافة الأراكيل وتعقيمها، علما أنه لم يرد أي شكاوى في هذا الخصوص.

ولفت إلى أن الجولات تركز على توعية العاملين في المنشآت السياحية لأهمية الإجراءات الاحترازية والآلية الصحيحة لتطبيقها وأهميتها وعدم التراخي بذلك، مؤكداً تسجيل ضبوط بتقديم أراكيل في أماكن مغلقة، مبيناً أن حالات الضبوط المتعلقة بهذا الخصوص تعتبر قليلة نسبياً.